النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٥٠ | تشرين الأول ٢٠١٣ | www.institutdesfinances.gov.lb

موازنة التوازن

أكثر من أي وقت مضى، تحمل الموازنة العامة في لبنان تسميتها بكل ما للعبارة من معنى.

فالموازنة العامة التي تشكّل العمود الفقري للحياة الإقتصادية وأداة اساسية في عملية التنمية وتوفير الإحتياجات المعيشية، لا بد من أن توازن فعلياً، في هذه المرحلة الدقيقة، بين مجموعة ظروف ومعطيات وضغوط مختلفة الأنواع.

ويتأتى الضغط الأول وربما الأشد تأثيراً، من الوضع الإقليمي المتفجر في المنطقة، وخصوصاً في سوريا' إذ أن الأزمة السورية باتت تنعكس بشكل مباشر وقوي على الأوضاع الأمنية والسياسية الإجتماعية والإقتصادية في لبنان، ومن أوجه هذا التأثير مسألة النازحين السوريين إلى لبنان، مع ما يرتّب ذلك على لبنان من أعباءٍ لا طاقة له على تحمّلها.

ومن عناصر الضغط الأخرى، ضرورة تلبية الإحتياجات المعيشية والإقتصادية الملحّة، ومنها الزيادات على الرواتب والأجور، وإيلاء الشؤون الإجتماعية والصحية والتربوية الإهتمام الممكن. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم إهمال النفقات الإستثمارية اللازمة، بل يجب العمل على توفير القدر الأكبر والحد الأقصى منها، وخصوصاً في قطاع الكهرباء والغاز والنفط ومشاريع الطرق.

وكل ذلك يجب ألا يؤثر على الإلتزام بسياسة ضبط الإنفاق وترشيده، وعلى ضرورة الحفاظ على الإستقرار المالي والنقدي وإعطاء صورة إيجابية للهيئات المالية الدولية، العامة منها والخاصة. إنها فعلاً مسألة توازن، في ظروف صعبة تلقي على لبنان... كل وزنها.

محمد الصفدي
وزير المال

الإستراتيجية المتوسطة الأجل لإدارة الدين العام (٢٠١٣-٢٠١٥): الخطوة الأولى الضرورية لوضع برامج تمويل سنوية

نحو إدارة فضلى للدين العام في لبنان

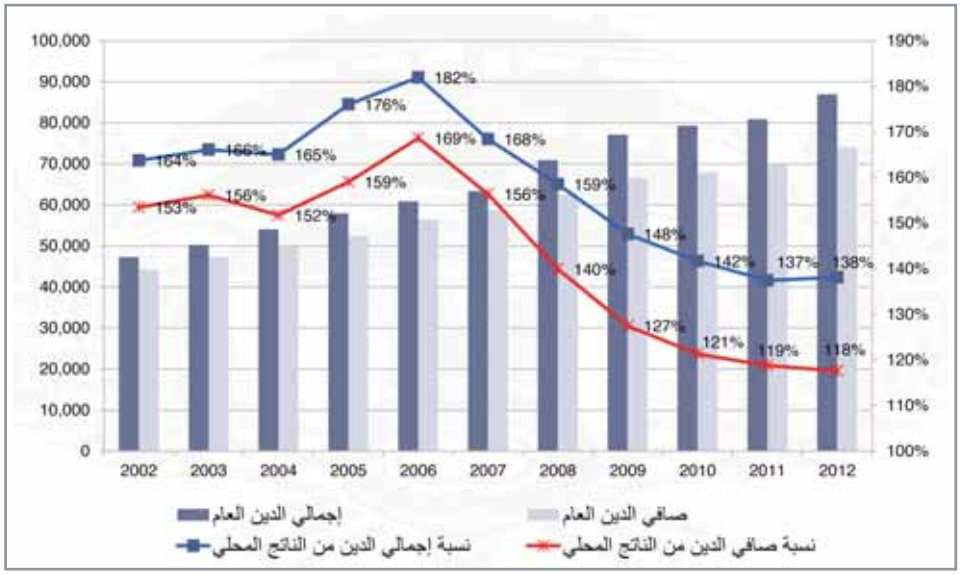

إجمالي وصافي الدين ونسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي

يشكل الدين العام نتيجة ملموسة للتراكمات التي حصلت في لبنان كما أصبح بدوره وبسبب حجمه مشكلة ترتب آثاراً على المستويات الاقتصادية والمالية والنقدية. وقد وصل حجم الدين إلى الناتج المحلي إلى أعلى مستوياته في العام ٢٠٠٦ حيث لامس سقف ١٨٣ في المئة من الناتج المحلي القائم. غير أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي أخذت بالتراجع التدريجي لتصل إلى حدود ١٣٨ في المئة نهاية العام ٢٠١٢، وهي من أعلى النسب في العالم.

وتشكل خدمة الدين العام إحدى أهم النفقات في الموازنة العامة وينبغي بالتالي القيام بالجهود الضرورية لإدارتها بأفضل الطرق وضبط مستويات تطورها.

ومن المتعارف عليه أن العجز في الموازنة العامة والذي ارتفع بشكل ملحوظ خلال الأعوام العشرين السابقة هو المساهم الأول في ارتفاع مستويات الدين العام. وقد كان لارتفاع الفوائد في التسعينيات من القرن العشرين الأثر الأكبر في ارتفاع هذا العجز. غير أن السنوات السابقة شهدت تراجعاً في نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الإنفاق من حدود ٣٨ في المئة عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٢٧ في

التتمة ص ٢

في هذا العدد أيضاً

توأمة تجعل الإدارة الضريبية اللبنانية... تولد من جديد! ٤
خدمة تسديدِ الضرائب إلكترونياً دخلت حيّزَ التنفيذ ٦
فلفلي وضو: بعد التدريب... مواكبة ١٠
"حديث المالية"... تاريخ "المالية" الحديث ١٢
نحو إنترنت للجميع ١٤

تصدر عن:
المعهد معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTERE DES FINANCES

تتمة ص ١

نسبة خدمة الدين من الناتج المحلي الإجمالي

نسبة خدمة الدين من إجمالي النفقات

المئة عام ٢٠١٢، وقد جاء ذلك كنتيجة لتزايد حجم النفقات وضبط تقلبات الفوائد المدينة. وتصح المقاربة أيضاً عند مقارنة خدمة الدين كنسبة من إجمالي الإيرادات التي تراجعت من ٦٢ في المئة عام ٢٠٠٦ إلى ٣٨ في المئة عام ٢٠١٢. وقد أسهمت معدلات النمو المرتفعة نسبياً خلال الأعوام الماضية في تخفيض نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي من ١٤ في المئة عام ٢٠٠٦ إلى ٩ في المئة عام ٢٠١٢.

الإدارة العلمية لمحفظة الدين

غير أن ثمة عاملاً آخر يمكن أن يساعد في كيفية إدارة المالية العامة – بشكل عام – وإدارة الدين العام بشكل خاص وهو الإدارة العلمية الجيدة لمحفظة الدين. فعلى سبيل المثال، إن إدخال الحساب الموحد للخزينة – الذي نعمل عليه حالياً – من شأنه أن يعزز إدارة السيولة بشكل يحد من اللجوء إلى المزيد من الاستدانة، إذ أن استعمال إيداعات القطاع العام – خارج حساب الخزينة والبالغة ٨.٦ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٢ – يساهم في تخفيض نسبة الدين العام ليصبح الصافي منه إلى الناتج المحلي في حدود ١١٨ في المئة، كما إنشاء إدارة حديثة تتولى إدارة الدين وفقاً للتطبيقات المثلى في هذا المجال يشكل عنصراً أساسياً لمعالجة مشكلة إدارة الدين العام.

مديرية الدين... بعد انتظار

وقد سعت وزارة المال أخيراً إلى الإسراع في إنشاء مديرية الدين العام – بعد تأخر دام ١٠ سنوات – حيث تم إعداد مشروع قانون استحداث مديرية الدين العام خلال عام ٢٠٠٤، غير أن هذا القانون لم يبصر النور حتى عام ٢٠٠٨. أما المراسيم التطبيقية فقد أقرت في أواخر عام ٢٠١١ وبداية عام ٢٠١٢. وقد استطاعت مديرية الدين العام – المنشأة حديثاً – وخلال فترة قياسية، القيام بالعديد من عمليات التحديث على المستوى الاستراتيجي والتطبيقي والذي يسهم في تحسين نوعية ودقة المعلومات حول الدين وخصائصه، وفي التخطيط الاستراتيجي ودراسة المخاطر.

> **الاستمرار في عملية التمديد التدريجي لآجال الاستحقاق بهدف إطالة معدل الأجل الوسطي والفترة الوسطية لتثبيت الفوائد**

الإستراتيجية... والمعايير

وللمرة الأولى وضعت وزارة المال إستراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين العام وهي الخطوة الأولى الضرورية لوضع برامج تمويل سنوية ستعتمدها ضمن عملية تطوير إدارة المال العام وتحسينها. وتولى مدير المالية العام الان بيفاني الإعلان عن الإستراتيجية المتوسطة الأجل لإدارة الدين العام (٢٠١٣–٢٠١٥) ضمن مؤتمر صحافي عقده في وزارة المال في ٢ آب.

وهذه الإستراتيجية أعدتها مديرية الدين العام من خلال اعتماد المعايير المتعارف عليها دولياً. وقد تم عرض الإستراتيجية ومناقشتها في اجتماع الهيئة العليا لإدارة الدين العام التي تضم وزير المال محمد الصفدي، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، والمدير العام لوزارة المال الان بيفاني ومدير الدين العام ومدير الموازنة ومدير الخزينة، والتي اجتمعت للمرة الأولى في الرابع من نيسان ٢٠١٣، وتم التوافق على هذا الاستراتيجية تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب.

الاحتياجات التمويلية...بأقل تكلفة

وتكتسب هذه الإستراتيجية أهمية كبرى، ذلك أنها تساعد الحكومة على وضع أهداف محددة وجدولة واضحة لأولوياتها والعمل على تحقيقها. فبحسب ما هو متعارف عليه "يكمن الهدف الرئيسي لإدارة الدين العام في ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة والالتزام بالدفع المستمر، وذلك بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط والطويل الأجل وبما يتفق مع درجة مقبولة من المخاطرة".

ويترجم ذلك من خلال:

- إيجاد الإطار الأفضل من ناحية العلاقة التفاضلية بين الكلفة والمخاطر
- اتخاذ قرارات التمويل في سياق تخطيط استراتيجي سليم وواضح وتجنب اعتماد أساليب
- تمويل غير مدروسة المخاطر
- تعزيز الشفافية والثقة مع المستثمرين ووكالات التصنيف العالمية وبالتالي تحسين قدرة الحكومة على إيجاد التمويل
- الوصول إلى الأسواق المالية المختلفة، مما يسهم في خفض كلفة التمويل.

اختبار... ومحاكاة لفرضيات سلبية

وبغية التوصل إلى الإستراتيجية المقترحة، تم اختبار عدد من استراتيجيات التمويل من خلال محاكاة (Simulation) قائمة على مجموعة متنوعة من الفرضيات السلبية (Shocks) في السوق على مدى ثلاث سنوات. وتمت مقارنة الآثار المترتبة على تكلفة الدين من جراء هذه الفرضيات السلبية مع إستراتيجية الأساس (Baseline). وتم استخدام الفرق الناتج

> **الاقتراض بالعملات الأجنبية خلال الفترة ٢٠١٣–٢٠١٥ بمعدل ٢٠–٢٥ بالمائة من الحاجات التمويلية السنوية**

نسبة خدمة الدين من إجمالي الإيرادات

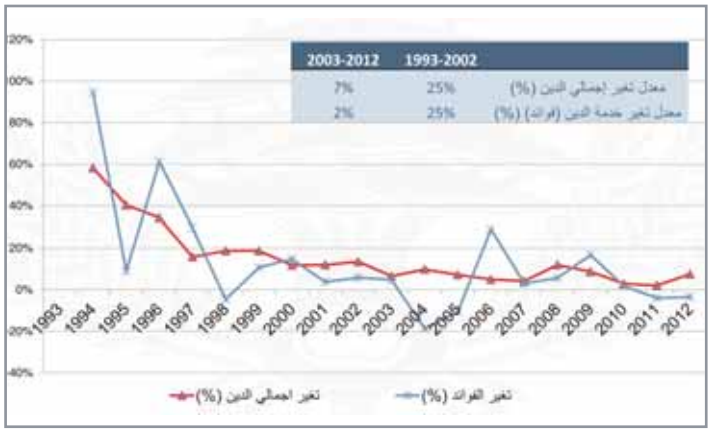

تغير إجمالي الدين والفوائد

كمقياس للمخاطر. وبعد اختيار السيناريو المناسب بين المخاطر والكلفة وأخذ فرضيات أخرى في الاعتبار، سمحت نتائج التحليل باختيار إستراتيجية من بين استراتيجيات محدودة لجهة قابليتها للتنفيذ. ومن إحدى الاعتبارات الرئيسية للإستراتيجية المختارة قدرة الدولة للاستدانة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية على السواء.

الخطوط العريضة

أما الخطوط العريضة للإستراتيجية المقترحة فهي:

- الاقتراض بالعملات الأجنبية خلال الفترة ٢٠١٣ – ٢٠١٥ بمعدل ٢٠–٢٥ بالمائة من الحاجات التمويلية السنوية.
- الاستمرار في عملية التمديد التدريجي لآجال الاستحقاق بهدف إطالة معدل الأجل الوسطي للدين (Average time to maturity)، وإطالة الفترة الوسطية لتثبيت الفوائد (Average time to refixing). وعلى الرغم من أن تمديد آجال الاستحقاق يترافق مع ارتفاع في التكاليف المتوقعة، فإنه يوفر الحماية من مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل، والذي يصعب على لبنان تحملها في الظروف الحالية.

> **الاستراتيجية تساعد الحكومة على وضع أهداف محددة وجدولة واضحة لأولوياتها**

ثقة المستثمرين

استكمالاً لانجاز الإستراتيجية، تعمل وزارة المال راهناً على تحضير الخطة التمويلية للعام ٢٠١٤ بما يتماشى مع الإستراتيجية المقترحة. وستساهم الخطة التمويلية بزيادة الثقة مع المستثمرين في السندات السيادية وتطوير السوق الثانوية للدين الداخلي من خلال:

- المعرفة المسبقة للحاجات التمويلية للدولة اللبنانية ولو بشكل تقريبي
- وضع روزنامة الإصدارات مسبقاً
- تفعيل التواصل بين وزارة المال والمستثمرين
- توسيع قاعدة المستثمرين وزيادة الإقبال على سندات الخزينة

> **الخطة التمويلية للعام ٢٠١٤ ستساهم في زيادة الثقة مع المستثمرين في السندات السيادية وتطوير السوق الثانوية للدين الداخلي**

تحديث مستمر

بالإضافة إلى ذلك، ستكون عملية تحديث الإستراتيجية المتوسطة الأجل للدين العام عملية مستمرة في وزارة المالية وفقا للتغيرات المستجدة ولتحقيق الأهداف الموضوعة. والخطوة التالية الأهم في المرحلة المقبلة ستكون إدراج الالتزامات الطارئة (Contingent Liabilities) ضمن نطاق إدارة الدين العام لما لذلك من أهمية وتأثير على مستوى الدين بحال أصبحت هذه الالتزامات ديوناً فعلية على الدولة اللبنانية، بالتالي فإن احتساب المخاطر المتولدة من احتمال كهذا يشكل مساهمة كبيرة في إطار إدارة الدين العام.

في النهاية ورغم تعاظم حجم الدين والصعوبات التي يواجهها لبنان على صعد مختلفة، تتابع وزارة المال تحصين أوضاع المالية العامة في لبنان عبر تطوير إدارتها للمسائل الأكثر أهمية ووطأة على حياة اللبنانيين مما يسهم في جهوزية الوزارة لإدخال الإصلاحات الضرورية فور اتخاذ القرار بذلك.

إجمالي وصافي الدين ونسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي

مشروع يستمر ١٨ شهراً مع نظيرتها الفرنسية بتمويل أوروبي

توأمة تجعل الإدارة الضريبية اللبنانية... تولد من جديد!

عندما يؤتى على ذكر عبارة "التوأمة" في وزارة المال، يقفز إلى الذهن مباشرة ذلك المشروع الطموح الذي يموله الإتحاد الأوروبي لتحديث الإدارة اللبنانية، وتفيد منه وزارة المال اللبنانية من خبرات وتجارب نظيراتها في الدول الأوروبية، وفي مقدمها فرنسا، في ما يتعلق بالإدارة الضريبية اللبنانية.

صورة تذكارية لعدد من مسؤولي وزارة المال والإتحاد الأوروبي والإدارة الضريبية الفرنسية

و"التوأمة" مع الإدارة الضريبية الفرنسية، تساهم بفاعلية في ولادة جديدة للإدارة الضريبية اللبنانية، وتشكّل حتماً...قيمة مضافة.

ومن رحم هذه التوأمة، يتوقع أن ترى النور "إدارة ضريبية لبنانية حديثة"، على ما وصفتها المطوية التعريفية بمشروع "تحديث القدرات الادارية والتشغيلية للادارة الضريبية" الذي تم إطلاقه أخيراً.

وهذه "الإدارة الضريبية اللبنانية الحديثة"، على ما تشرح المطوية، "تعزز الشفافية من خلال التواصل عبر مركز اتصالات متخصص، وحملات توعية موجهة، ووسائل تواصل مختلفة".

> **المشروع يشمل إنشاء مركز اتصالات لتأمين الخدمات السريعة والمساعدة في تجهيز مقرّ للتدريب والمحاضرات واكتساب المعلومات**

كذلك تتلاءم هذه الإدارة "مع احتياجات كل من المكلفين والموظفين"، وذلك "من خلال خدمات ذات جودة موضوعة بتصرّف المستخدمين، وإجراءات ضريبية مبسّطة، وتدريب مستمر للموظفين، ومركز جديد للتدريب والتواصل مع الموظفين".

والإدارة الحديثة، بحسب الوثيقة التعريفية إياها، "متوافرة للإصغاء إلى المكلفين وخدمتهم، من خلال هيكلية تنظيمية فاعلة، وشباك موحد لكبار المكلفين، وخدمات قريبة من المكلفين".

وفي الواقع، فإن "مديرية المالية العامة تنفّذ منذ سنوات عدّة عملية تحديث وإعادة هيكلة واسعة النطاق على صعيد إدارتها الضريبية بغية تعزيز فاعليتها وجودة خدماتها وإمكانيتها"، على ما قال مدير المالية العام ألان بيفاني خلال الإحتفال بإطلاق مشروع التوأمة الجديد في السرايا الحكومية.

وهذا المشروع، المموّل من الاتحاد الاوروبي، والمنفّذ بالتعاون مع مديرية المالية العامة الفرنسية، ويتم تنفيذه في اطار الجزء الثالث من البرنامج الأوروبي لدعم الإصلاحات والمتفق عليه بين الحكومة اللبنانية والاتحاد الأوروبي لدعم جهود الجهات العامة اللبنانية المشاركة في تنفيذ اتفاق الارتباط بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والخدماتية.

مشروع التوأمة الجديد يستكمل أعمال برنامج دعم الاصلاحات الذي بدأ في العام ٢٠٠٩ على صعيد إدارة الضريبة على القيمة المضافة، والذي ساهم، بحسب بيفاني، "في تحسين القدرات الفنية والادارية لموظفي المديرية المعنية، وخصوصاً في مجال حسن إدارة الطاقات البشرية والتدقيق الضريبي الفاعل". وبالتالي،

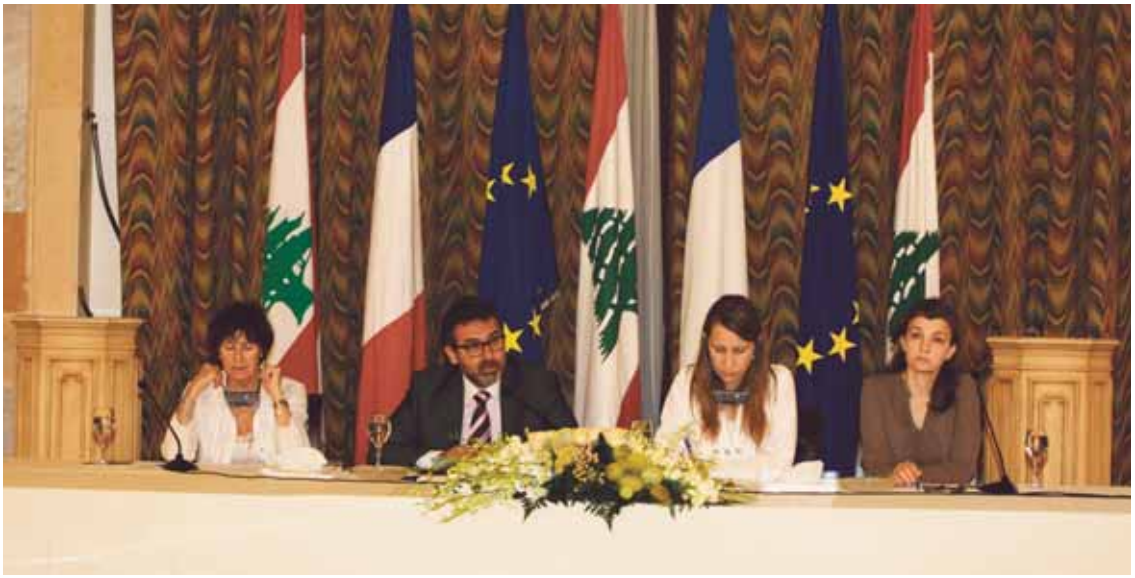

من إطلاق برنامج التوأمة الجديد في السرايا الحكومية

شعار البرنامج

> **وضع خطة للحماية من الكوارث في حال تعطّلت أنظمة تكنولوجيا المعلومات**

فإن هذا المشروع يبني على انجازات مشروع التوأمة السابق حول الالتزام الضريبي وادارة مخاطر التهرب الذي نفّذ بنجاح لافت وانتهى في أواخر العام ٢٠١١. ويمتد مشروع "تحديث القدرات الادارية والتشغيلية للإدارة الضريبية" على فترة ١٨ شهراً، بموازنة تصل إلى مليون و٨٥٠ ألف يورو، ويهدف إلى مواكبة إعادة تنظيم الادارة الضريبية، ويشارك فيه تباعاً ٨٠ خبيراً فرنسياً، ويشمل ٥٥ بعثة و١٢ رحلة دراسية.

ويتألف المشروع من خمسة محاور هي:

- إعادة هيكلة وحدات ضمن الإدارة الضريبية: تهدف الى تطوير الاجراءات الضريبية بين المكلفين وموظفي الادارة من خلال خلق نقطة اتصال واحدة ومن خلال تفعيل العلاقات بين الوحدات المختلفة، لكي ينصبّ سعي الادارة الضريبية على تقديم خدمة أفضل إلى المكلفين.
- تطوير الحوكمة الضريبية: سيسمح بتعميم مبادئ المساءلة والمواطنة، بالإضافة إلى تمكين الموظفين وتطوير فاعلية عمل الادارة وزيادة حجم الواردات الضريبية وحسن توزيع اعبائها، ورفع مستوى علاقتها مع المكلفين.
- إنشاء مركز اتصالات لتأمين الخدمات السريعة: يهدف الى تقديم معلومات موحدة وفاعلة وسريعة، ويسعى الى تبسيط عملية تعريف المكلف وتسهيل عملية تقديم التصاريح بغية زيادة الالتزام وحجم الواردات. وسيصبح مركز الاتصالات هذا بمثابة خدمة خارجية وداخلية يستعين بها كل من المكلفين والموظفين على السواء.
- وضع خطة للحماية من الكوارث في حال تعطّلت أنظمة تكنولوجيا المعلومات: ستسمح هذه الخطة بضمان الاستمرارية التشغيلية للادارة في حال وقوع أي حوادث. وستقوم بدمج كل من عملية استعادة البيانات وخطة ادارة الأزمات واجراءات التبليغ. وستندرج هذه الخطوة في اطار استكمال الأعمال التي سبق وتم اطلاقها وتنفيذها من قبل مركز تكنولوجيا المعلومات لدى مديرية المالية العامة.
- المساعدة في تجهيز مركز الاتصالات ومقرّ للتدريب والمحاضرات واكتساب المعلومات: في اطار الأنشطة المتعلقة بمركز الاتصالات، سيتم أولا مساعدة وزارة المال في تطوير الخصائص الفنية المتعلقة بالمناقصة ذات الصلة بهذا المركز. وسيتم ثانيا تقديم الدعم لدراسة خصائص المعدات الفنية المدرجة في المناقصة ذات الصلة بمركز التدريب الداخلي والمعلومات. كما سيسمح ذلك بتقديم أداتين فاعلتين تتمتعان بجودة عالية مما يمكن الادارة بتشغيل كل من المركزين بأفضل الطرق".

فنينيت: دعم ضمن سياسة الجوار

أوضحت رئيسة القسم السياسي في بعثة الإتحاد الأوروبي لدى لبنان إلسا فنينيت أن "التوأمة أداة مهمة بالنسبة إلى الإتحاد الأوروبي"، وقالت إنها "تتيح للخبراء اللبنانيين العمل مباشرة مع نظرائهم الأوروبيين". وقال "إضافة إلى المنافع التقليدية لبرامج المساندة الفنية، تتيح التوأمة إقامة علاقة مستدامة بين المؤسسات الشريكة تستمر ما بعد المشروع نفسه". وشرحت أن "هذا المشروع الذي يموله الإتحاد الأوروبي بنحو مليون و٨٥٠ ألف يورو يهدف إلى تحسين سير العمل في الإدارة الضريبية اللبنانية، ومن ذلك تطوير مراكز الاتصال التابعة للمديرية العامة (...) وتطوير الإجراءات والهيكليات الادارية".

وكشفت أن "الاتحاد الأوروبي يعتزم تطوير الإدارة الضريبية اللبنانية من خلال دعم ثان بقيمة مليون و٧٥٠ الف يورو لتوفير التجهيزات الاضافية ومركز اتصالات جديد ومركز تدريب جديد تابع لمديرية المالية العامة". وابرزت أن هذا الدعم "يندرج ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبي"، مشيرة إلى "مبادرات عدة ملحوظة ضمن خطة العمل الأوروبية اللبنانية ٢٠١٣-٢٠١٥ لدعم الاصلاحات وتعزيز قدرات الادارة اللبنانية لتتمكن اكثر فأكثر من تلبية احتياجات المواطنين سواء في مجال المالية العامة او بالنسبة الى مجالات أخرى ومنها إدارة انعكاسات الأزمة السورية على لبنان".

لانتيري: نبني على مكتسبات مشاريع التوأمة السابقة

قالت مديرة التعاون الدولي في مديرية المالية العامة في وزارة المال الفرنسية جوزيان لانتيري إن "هذه التوأمة هي الثالثة بين مديرية المالية العامة الفرنسية ونظيرتها اللبنانية". وأشارت إلى أن المشروع الجديد يبني على مكتسبات مشاريع التوأمة السابقة، وعلى علاقات الثقة بين الإدارتين اللبنانية والفرنسية".

خدمة تسديدِ الضرائب إلكترونياً دخلت حيّزَ التنفيذ

بعد ثلاثة أشهر ونصف شهر من الإعلان الأولي عنها من مقر جمعية المصارف، دخلت خدمة تسديدِ الضرائب بواسطة الدفع الإلكتروني E-Payment، عبرَ شبكة الإنترنت، حيّز التنفيذ عملياً، إذ بدأ بعض المصارف بتقديمها، في حين أن البعض الآخر لا يزال يجهّز نفسه لتطبيقها، وفق ما قال وزير المال في حكومة تصريف الاعمال محمد الصفدي خلال مؤتمر صحافي في ٤ ايلول.

خلال الإعلان في جمعية المصارف عن إطلاق خدمة تسديد الضرائب بواسطة الدفع الإلكتروني

وهنا بعض التوضيحات عن هذه الخدمة والإجابات عن بعض الأسئلة المتعلقة بها:

- الخدمة، مُتوافرة بطريقتين: عبر بطاقات الائتمان وعبر التحويل المصرفي.
- المصارف التي بدأت بتقديم هذه الخدمة فتحت حساباً يُسمى الحساب التجميعي، أي الذي تتجمع فيه قيود الرسوم والضرائب التي يستوفيها المصرف من حسابات زبائنهِ بموجب تحويلات إلكترونية، ليتّم تحويلها في نهاية اليوم بواسطة الـSWIFT إلى حساب وزارة المال في مصرف لبنان.
- المُكلف يستطيع أن يُسدد ضرائبهِ إلكترونياً على مدار الساعة وطوال أيام السنة بما فيها أيام العطلة والأعياد، ومن اي مكان يكون موجوداً فيه، حتى حين يكون خارج البلاد.
- بإمكان المُكلف أن يدخل بنفسهِ إلى موقع وزارة المال على شبكة الإنترنت ويطبع إيصال التحصيل مباشرة ويجري عملية الدفع المصرفي"، علماً ان عنوان الموقع هو: www.finance.gov.lb.
- المكلف الذي يُريد ان يستفيد من هذه الخدمة يجب ان يقوم اولاً بزيارة لوزارة المال مزوّداً المستندات الثبوتية وتُسجّل هذه المعلومات في الوزارة ومن ثُمّ يُعطى رقماً يستعمله للدخول الى حسابه والى كل معاملاته في الوزارة.
- الأنظمة الإلكترونيّة المُستعملة، تُحافظ على سرية المعلومات وتمنع أي طرف خارجي من الدخول أو الاطلاع عليها.
- ماذا عن هامش الخطأ في التصريح؟ حتى في التصريح الورقي المعتمد اليوم، يمكن ان يحصل خطأ في التصريح. ولدى قيام وزارة المال بعملية التحقق تراجع هذه المعلومات بأكملها ويقوم فريق بشكل دوري بزيارة المكلّفين عشوائياً ويطلع على حساباتهم للتأكد من أنها صحيحة.
- هل تتقاضى المصارف المعنية بهذه الخدمة عمولة لقاءها؟ في الواقع، ان عملية الدفع بواسطة الحساب البنكي تكون كأي عملية أخرى يُجريها المواطن، كسحب الاموال وغيرها. أما في ما يتعلّق ببطاقات الائتمان فإن الكلفة هي ١,٢٥ في المئة.
- من الممكن الدفع بواسطة بطاقات الائتمان كافة.
- أما المصارف المتاح تسديد الضريبة فيها، فهي تلك التي جهّزت نفسها واصبحت مستعدة لتقديم هذه الخدمة. وعلى المواطن أن يستفسر من المصرف الذي يتعامل معه عن جهوزيته لتقديم خدمة الدفع الالكتروني.
- هذه الخدمة اختيارية، ولكن ينصح بها لأنها تسهّل الكثير على المواطن.
- من المتوقع ان تساهم هذه الخدمة في زيادة الواردات لأنها تسهّل عملية التصريح الضريبي.
- خدمة الدفع الإلكتروني عبرَ البطاقة أو التحويل تأتي لتكمل سلّة الخدمات الإلكترونية التي وفّرتها وزارة المال للمُكلف وهي خدمة الاستعلام الضريبي لتكاليف ضريبة الأملاك المبنيّة وتسديدها بواسطة بطاقة الائتمان؛ وكذلك خدمة الشركات والأفراد المُسجلين إلكترونياً لجهة الاستعلام الإلكتروني عن كلفة ضريبة الأملاك المبنيّة في جميع المناطق والاستعلام عن تكاليف ضريبة الدخل والتصريح عن كل هذه الضرائب إلكترونياً بما فيها الضريبة على القيمة المضافة.
- بإمكان المُكلف أيضاً أن يدخل إلكترونياً إلى أرشيف وزارة المال ليستعلم عن التصاريح الموثقة لدى الوزارة. (الورقيّة منها المؤرشفة في مرحلة سابقة أو المصرّحة الكترونيّاً).

الأملاك المبنية... إلكترونياً: الدفع أيضاً ممكن

خدمة تسديد ضريبة الاملاك المبنية والتي بدأت الوزارة بتقديمها منذ مدة، لا تتطلب تسجيلاً، حيث يُمكن لأي مواطن أن يأخذ المعلومات فوراً بعد ان يكتب اسمه ورقم العقار والمنطقة، فيظهر له ما يتوجب عليه من ضريبة".

واشار الى ان الأمر لم يعد يقتصر على الإستعلام، بل بات الدفع ممكناً ايضاً، سواء بالبطاقة الائتمانية او من خلال الحساب المصرفي للمكلّف.

وكان مصرفا "الاعتماد اللبناني" و"فرنسبنك" أول من أعلن في ٢٤ ايلول الفائت استحداث خدمة تسديد الضرائب على الأملاك المبنية من خلال بطاقات الائتمان "فيزا" و"ماستركارد"، عبر بوابة الدفع الالكتروني "نت كوميرس"، ومن خلال الموقع الخاص بوزارة المال.

وعدد رئيس مجلس الادارة المدير العام لـ«مجموعة الاعتماد اللبناني" الدكتور جوزف طربيه المنافع التي تعود بها هذه الخطوة على المكلفين، "لجهة توفير الانتقال الى وزارة المال لتسديد الضرائب، وعدم الوقوف والانتظار في الصف، وتسهيل الدفع الالكتروني الآمن". أما المنافع العائدة على وزارة المال، فوافرة هي أيضا، واهمها تخفيف الأعباء على الوزارة عن طريق تخفيف الضغط على دوائر التحصيل لديها، وازالة الحاجة الى اضافة صناديق دفع جديدة في الوزارة لتغطية كل المناطق اللبنانية، اضافة الى تأمين سلامة المدفوعات وحصولها في الوقت المحدد عبر التحصيل الالكتروني، بحيث يتغذى حساب الخزينة من الضرائب من دون أي جهد بشري كانت تتطلبه الطريقة السابقة في التحصيل. وأوضح ان من شأن هذه الخطوة الجديدة ان تحسن علاقة الادارة مع الجمهور وتؤمن مواكبة التطور والتكنولوجيا وعصرنة الخدمات وتنويعها. وقال رئيس مجلس ادارة "فرنسبنك" الوزير السابق عدنان القصار. "نطمح من خلال هذه الخدمة أن نرتقي والمواطن اللبناني نحو أفق جديد في التعامل المصرفي، ونقدم له تجربة تواكب معايير الصيرفة الدولية الحديثة من حيث الريادة والراحة والفعالية". أضاف: "إن الخدمة التي نطلقها اليوم مبتكرة، سهلة الاستخدام، فورية، مضمونة، آمنة كما أنها اختيارية وسرية".

تبادل المعلومات الضريبية والتصريح عن الاموال المنقولة عبر الحدود على مشرحة اللجان النيابية

بدأت لجنة الإدارة والعدل النيابية منذ تموز الفائت بدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم الرقم ٧٩٨٢ تاريخ ١٤/٤/٢١٢ المتعلق بالتصريح عن نقل الاموال عبر الحدود.

جانب من إحدى جلسات مجلس النواب

وكانت الحكومة المستقيلة برئاسة نجيب ميقاتي احالت المشروع على مجلس النواب في شهر نيسان ٢٠١٢ ويتعلق بالتصريح عن نقل الاموال عبر الحدود بحيث يفرض على حامل الاموال القابلة للتداول اعطاء معلومات تفصيلية للسلطات الجمركية في لبنان توضح قيمة الاموال ونوعها ومصدرها ووجهة استعمالها بالاضافة الى معلومات عن طريقة ووسيلة النقل وذلك عن كل مبلغ تفوق قيمته ٢٠ الف دولار اميركي .

وانطلقت الحكومة في إعداد المشروع من التوصية التاسعة الخاصة الصادرة عن مجموعة "غافي" والتي توجب على كل دولة ضمن اطار مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب اتخاذ الاجراءات الضرورية الايلة الى تعقب نقل الاموال النقدية عبر الحدود. وتوجب التوصية التاسعة، بغية تطبيق مضمونها، اعتماد اما نظام التصريح الالزامي الذي يوجب على كل شخص التصريح دائما عن الاموال النقدية التي بحوزته الى السلطات الجمركية، واما نظام الافصاح الذي يوجب على الشخص الافصاح عن الاموال النقدية التي بحوزته في حال طلبت منه ذلك السلطات الجمركية واما الدمج بين النظامين.

واشارت الاسباب الموجبة لمشروع القانون إلى ان من شأن تطبيق احكام هذه التوصية التأثير ايجابا في تقييم اداء نظام مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب في الدول الاعضاء الذي تجريه كل من مجموعة "غافي" ومجموعة "غافي الشرق الاوسط وشمال افريقيا".

واضافت أن الحكومة أعدت مشروع القانون بغية امتثال نظام مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب في لبنان للنظام الدولي وتوصيته سيما ان لبنان هو عضو في مجموعة "اغمونت" وعضو مؤسس في مجموعة "غافي الشرق الاوسط وشمال افريقيا".

وقال رئيس لجنة الادارة والعدل النائب روبير غانم إن مشروع قانون التصريح عن نقل الاموال عبر الحدود «يعني المواطنين اللبنانيين الخارجين والداخلين وسواهم من الاجانب". واضاف "كل من يحمل نقدا اكثر من ٢٠ الف دولار عليه ان يقدم تصريحا بهذه الاموال الى السلطات الجمركية في المطار، وهو امر معمول به في معظم الدول ولبنان عضو في مجموعة غافي التي تشمل كل الدول المعنية الكبرى، وبالتالي مؤسس ايضا في المجموعة في الشرق الاوسط. ومجموعة غافي تسعى بكل جهد الى مكافحة تبييض الاموال، من جهة، ومكافحة تمويل الارهاب، من جهة ثانية، وتضع آليات واجراءات على كل الدول الاعضاء اتخاذها. طبعا لبنان ايضا عضو في مجموعة اغمونت وهي مؤلفة من كل الهيئات، هيئات التحقيق الخاصة الموجودة لدى كل هذه الدول ولبنان عضو فيها".

وإذ اشار إلى أن نحو ٥٠٠ مليون دولار تدخل لبنان شهرياً، شرح أن هذه الآلية "تتطلب فقط التصريح بكل ما يزيد عن عشرين الف دولار". وافاد بأن "ثمة غرامة مالية مفروضة على من لا يصرّح، لا تتعدى الـ ٥٠٠ دولار اذا كان معه بين ال ٢٠ الف دولار و٣٠ الفا، اما من ينقل اموالا طائلة ولا يصرح عنها فتحوله السلطات الجمركية في المطار على النيابة العامة التي تتخذ الاجراءات اللازمة في حقه".

كذلك بدأت لجنة المال والموازنة درس المشروع. وقال رئيسها النائب ابراهيم كنعان إن "هدف هذا المشروع ليس منع انتقال الاموال عبر الحدود لان هناك حرية في المسألة، انما ضبطها ومكافحة تبييض الاموال التي تهدف، في كثير من الاحيان، الى أعمال غير قانونية، منها تجارة المخدرات وامور اخرى امنية وغيرها".

ورغم إشارة البيانات الصادرة عن لجنة الإدارة والعدل إلى "الاتفاق على مبادئ المشروع"، قال غانم إن "ثمة ثغراً في عملية تطبيق هذا القانون"، معلناً أن اللجنة طلبت من مصرف لبنان ووزارة المال "إعادة النظر في بعض البنود في هذا المشروع لتعديله وفقا لمقتضيات المصلحة العامة الوطنية". كذلك شرعت لجنة الإدارة والعدل في درس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٠٠٢ تاريخ ٢٣/٤/٢٠١٢ المتعلق بتبادل المعلومات الضريبية، وتم كذلك "الاتفاق على مبادئ المشروع المذكور".

وأوضح غانم أن "المشروع يتعلق بالتبادل الضريبي وباللبنانيين الذين يحملون اكثر من جنسية. كلنا نعرف ان لبنان وقع اتفاقات تبادل ضريبي. من يدفع ضريبة في لبنان يستطيع ان يحسمها، اذا كان فرنسيا يستطيع ان يحسمها من فرنسا، وتاليا هذا المشروع يسهل عملية تبادل المعلومات ضمن نطاق معين، كل شيء يتعلق بالسرية المصرفية التي يتمتع بها لبنان عندها يعود الى هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان ان تتخذ الاجراءات اللازمة فإما تقبل هذا الطلب وإما ترفضه. فاذا قبلته فعلى المعني بالموضوع ان يراجع مجلس شورى الدولة ضمن مهلة ٥ او ١٥ يوما قبل ان تعطي هيئة التحقيق هذه المعلومات الى الخارج. فاذا قبل مجلس الشورى طلبه تقف العملية هنا، يعني هناك ضمانات كافية حتى لا يكون هناك استنساب".

تمويل دولي لـ«مالية" لبنانية أفضل... وقريباً مرحلة ثانية من المشروع

EFMIS... خمسة أحرف لإصلاحات على خمسة محاور

في الطبقة الثالثة من مبنى وزارة المال في وسط بيروت، كان فريق عمل برنامج مشروع EFMIS منهمكاً. إنها الأيام الأخيرة للجزء الأول من البرنامج، وورشة الإستعداد للمرحلة الثانية.

غلاف كتيّب "مشاريع وإنجازات" الذي أصدرته وزارة المال

EFMIS هو عبارة عن مساعدة تقنية مقدّمة من البنك الدولي للبنان بموجب هبة، وهو واحد من البرامج التي يمولها عدد من الجهات المانحة بهدف دعم جهود إصلاح إدارة المالية العامة وتحديثها من خلال بناءالقدرات في مجالات إعداد الموازنة وتنفيذها وادارة الدين العام.

ماذا حقق EFMIS في هذا المجال؟ ما هي المشاريع التي عمل عليها؟

البرنامج الذي تختصر أحرفه الخمسة عبارة Emergency Fiscal Management Reform Implementation Support، ركّز جهوده في الواقع على خمسة محاور، هي الآتية، وفق ما تشرح مديرته كوثر دارة لـ"حديث المالية":

تحضير الموازنة

بعد **استحداث وزارة المال "دائرة التحليل الاقتصادي والمالي"** في مديرية الموازنة ومراقبة عقد النفقات، من خلال المرسوم الرقم ٧٧٢٤ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ آذار ٢٠١٢، شرع فريق EFMIS، فور إنشاء الوحدة، في بناء قدرات العاملين في الوحدة ولاسيما في مجال التوقعات الماكرو– اقتصادية والتحليل الاقتصادي والمالي.

وبالفعل، سرعان ما قطفت الوزارة الثمار الأولى من عمل هذه الوحدة، إذ تمكنت من بناء نموذج ماكرو– مالي، تمّ استخدامه في تطوير الإطار الماكرو– مالي المتعدّد السنوات وتمّ تضمينه في تعميم موازنة العام ٢٠١٤. لكنّ الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، إذ يؤمل، بحسب ما تقول دارة، في أن تؤدي هذه الوحدة دوراً أساسياً في دراسة الآثار المترتبة عن السياسات المالية والضريبية، ويتم للغاية العمل بشكل مكثف على تطوير قدراتها.

وعمل فريق EFMIS على خطوة إصلاحية أساسية بالغة الأهمية، تمثلت في **تحديث عملية تصنيف الموازنة** والانتقال من نظام الإحصاءات المالية للحكومة (عام ١٩٨٦) الى نظام العام ٢٠٠١. وتشدد دارة على أن "من شأن اعتماد التصنيف الحديث للموازنة استناداً إلى الإحصاءات المالية للحكومة العام٢٠٠١، أن يضفي مزيداً من الشفافية على الموازنة العامة لاسيما لناحية تحديدٍ أدقّ وأشمل للوظائف التي يتمّ الإنفاق عليها (التعليم،الدفاع...) مما يعزّز تطوير سياسات الإنفاق ويجعلها تتسم بفاعلية أكبر". وقد أصدر وزير المال خلال شهر أيار ٢٠١٢ القرارات المتعلقة باعتماد

التصنيفات الجديدة في الموازنة على أن يتمّ تطبيقها خلال تحضير موازنة العام ٢٠١٤. ويتمّ حالياً تدريب كافة الإدارات والمؤسسات العامة لتحضير مشاريع الموازنات لعام ٢٠١٤، باستخدام التصنيف الجديد للموازنة.

وفي موازاة ذلك، كان لا بد أيضاً من **تحديث الاطار القانوني لتحضير الموازنة**، إذ أن الإطار القانوني المعمول به راهناً لتحضير وتنفيذ الموازنة هو قانون المحاسبة العامة الذي يعود إلى العام ١٩٦٣. وتشرح دارة أن "هذا القانون لم يعد في جزء كبير منه، يخدم التطوّرات الحاصلة في إدارة المالية العامة، وتحديداً في مجال ربط تحضير الموازنة بالإطار الماكرو–اقتصادي وإدخال موازنة البرامج، إضافة الى الارتكازعلى الموارد المتاحة لتحضير الموازنة، وتحضير الموازنة ضمن رؤيةٍ متوسطة الأمد". لهذا، قامت وزارة المال، بمساعدة مشروع EFMIS، بإعداد مشروع قانونٍ جديدٍ ينظّم تحضير الموازنة بما يتلاءم مع الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة، وقد أصبح مشروع القانون في مراحله الأخيرة تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء.

كذلك، في مجال **أصول تحضير الموازنة**، تقوم وزارة المال بتحديث "دليل تحضير الموازنة" الذي يشكّل أساساً ترتكز عليه الإدارات العامة في تحضير موازناتها. ويشمل هذا الدليل كل المواد الدستورية والقانونية الراعية لتحضير الموازنة العامة، إضافة إلى القرارات والمراسيم التنظيمية التي ترعى عملية التحضير. ويشرح الدليل كافة التعليمات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبارلدى تحضيرالإدارات العامة لتوقّعاتها المالية.

تنفيذ الموازنة

أما على مستوى تنفيذ الموازنة، فتم **وضع إجراءات وقواعد جديدة للمحاسبة العامة**، وذلك من خلال العمل في العام ٢٠١٢ على تطوير دليل للقواعد والإجراءات المحاسبية، إضافة إلى مخطّط محاسبي جديد. وتسعى الوزارة إلى وضع الإجراءات المحاسبية الجديدة موضع التنفيذ مع بداية العام ٢٠١٤. وبالفعل، تم خلال العام ٢٠١٣ تحضيرالأرضية للانتقال الى الإجراءات المحاسبية الجديدة بما يشمل تحديث الأنظمة المعلوماتية وتدريب المحاسبين وإصدار القرارت والمراسيم اللازمة.

من جهة أخرى، تسعى وزارة المال إلى **تعزيز إدارة السيولة** وذلك من خلال تطوير التخطيط المالي في الوزارات والإدارات العامة. ولاحظت دارة أن "تحسناً ملموساً طرأ على إدارة السيولة من خلال الإجراءات التي أتاحت لإدارة السيولة الاطلاع المباشرعلى الحسابات المالية للخزينة في مصرف لبنان، ومن خلال التقاريرالمالية الدورية حول الحسابات المفتوحة في مصرف لبنان من قبل الإدارات والمؤسسات العامة".

وقد شهد العام ٢٠١٢ تطوّراً ملحوظاً في هذا المجال تمثّل في البدء بتسجيل الهبات في الموازنة العامة وفتح حسابات لهذه الهبات ضمن حسابات الخزينة. ويتمّ العمل حالياً على بناء قدرات بعض الوزارات في مجال التخطيط المالي، ممّا يعزّز قدرة وزارة المال وكفاءتها في إدارة السيولة.

وكان لا بدّ ايضاً من **ادخال ضوابط على أنظمة المعلوماتية**. وفي هذا الإطار، قامت وزارة المال، بعد مراجعة الأنظمة المعلوماتية المستخدمة في تنفيذ الموازنة، بتحديد مكامن الضعف المتمثّلة في غياب عدد من الضوابط الأساسية التي تؤثّر على دقّة المعلومات المالية التي تتيحها هذه الأنظمة، ونوعيتها. وخلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، قام المركزالآلي بوضع عددٍ كبيرمن الضوابط موضع التنفيذ، عزّزت أمن الأنظمة المعلوماتية ودقّتها.

وفي سياق تعزيز أنظمة المعلوماتية ، قامت وزارة المال خلال العام٢٠١٣ ،بالتعاقد مع شركة متخصصة بالتدقيق المعلوماتي، وذلك لحصرالمشاكل التي يعانيها النظام، بشكل موضوعي، ووضع الخطط التنفيذية لمعالجة مكامن الخلل. وسيسهم هذا التدقيق في بلورة الرؤية التي وضعتها وزارة المال للانتقال إلى نظام متكامل لإدارة المعلومات GFMIS.

وشرعت وزارة المال، في الوقت نفسه، في ورشة **إعادة النظر في دورالمحتسبيّات المحلية**، لجهة مراجعة وظائفها، تمهيداً لإعادة هيكلتها، وذلك "في ضوء الاتجاه المتنامي نحو تعزيز دورالمصارف والقطاع الخاص في عمليات الجباية والدفع، سعياً إلى تحسين مستوى الخدمات المقدَّمة إلى المواطنين والحد من تكاليف تشغيل هذه المحتسبيّات"، على ما تشرح دارة. وإلى جانب هذه الخطوات الإصلاحية كلها، تعكف وزارة المال على **إعداد استراتيجيةٍ شاملة لتحديث تنفيذ الموازنة**، تشمل كافّة المراحل وتبدأ من عقد النفقات مروراً بالتصفية والدفع والمحاسبة والرقابة الداخلية والأنظمة المعلوماتية.

ادارة الدين العام

قامت وزارة المال خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ بوضع القانون الرقم ١٧ تاريخ ٥/ ٩/ ٢٠٠٨ المتعلق بإنشاء مديرية الدين العام في وزارة المال، موضع التنفيذ، وذلك عبر وضع المراسيم التطبيقية اللازمة واقرارها، وإنشاء المصالح التي نص عليها القانون. وقد تم تعيين الكوادر الرئيسية في كل من مصلحة التخطيط الاستراتيجي والمخاطر ومصلحة العمليات. وأخضع هؤلاء الكوادر لدورات تدريبية مكثفة للتمكن من ممارسة مهامهم بحسب ما نص عليه القانون والمراسيم التنظيمية. وخلال عام واحد تمكن فريق عمل مديرية الدين العام (مصلحة التخطيط الاستراتيجي والمخاطر) من تطوير استراتيجة متوسط الأجل لادارة الدين العام ٢٠١٣–٢٠١٥ (راجع المقال الخاص عن هذا الموضوع في مكان آخر من هذا العدد).

وفي مجال آخر، قامت وزارة المال بخطوة مهمة على صعيد توحيد البيانات المتعلقة بالديون الخارجية، عبر تحديث برنامج الديون المستخدم DMFAS، ونقل عملية ادارة البرنامج من مصرف لبنان إلى مديرية الدين

العام في وزارة المال. وتسعى الى تجميع كافة البيانات المتعلقة بالدين بالعملة المحلية والعملة الأجنبية، وذلك «لمزيد من الشفافية والدقة في اصدار تقارير واحصاءات حول الدين العام"، وفق ما توضح دارة. وقد تم تطوير هيكلية مصلحة العمليات لتتمكن من إدارة برنامج الديون بشكل مركزي ودقيق وفعال.

تنسيق الهبات والقروض والمساعدات

على مسار آخر، تعمل وزارة المال راهناً على تحديث وتطوير "برنامج رصد الهبات والقروض"، والذي من شأنه أن يحسن من شمولية المعلومات حول تدفق المساعدات الى مختلف الجهات الحكومية، لاسيما مجلس الانماء والاعمار، لكي يُصار، بحسب كوثر دارة، "إلى توحيد هذه المعلومات ضمن تقارير شاملة تعطي صورة أوضح وأكثر شفافية عن حجم تدفق المساعدات الى الحكومة اللبنانية من خلال مختلف المصادر".

التدريب

تقوم وزارة المال في الوقت الراهن، بمساعدة EFMIS، بتطويرتوصيف وظيفي لكل أنواع الوظائف في مجال ادارة المالية العامة، بما يشمل تحضير الموازنة وتنفيذها، والمحاسبة العامة، اضافة الى ادارة الدين العام. ويهدف هذا التوصيف الى تحديد الحاجات التدريبية في كل من الوظائف المشمولة وصولاً الى تطويرسياسات واستراتيجيات تدريبية متوسطة الأمد. وتشير دارة إلى أن EFMIS "ساهم في تطويرالعديد من المواد التدريبية سواء في تحضيرالموازنة ومراقبة عقد النفقات وتنفيذ الموازنة والمحاسبة العامة وغيرها من المواد. وقد ساعد المشروع على تنفيذ العديد من الدورات التدريبية المتخصصة سواء في داخل لبنان أو خارجه، للمئات من كوادر وزارة المال، ساهمت في تطوير قدرات هؤلاء، وفي تحديث أساليب عملهم وتحسين كفاءاتهم". ويعتبر معهد باسل فليحان شريكاً أساسياً للمشروع في ما يتعلق بالأنشطة التدريبية.

شرحا أهمية دورة إعداد المدربين في المستوى العام

فلفلي وضو: بعد التدريب... مواكبة

نظّم المعهد في شهر آب الفائت دورته السنوية الثامنة لإعداد المدرّبين في المستوى العام. وهذه الدورة تؤدي "دورا مهما في حياة الموظفين المهنية"، على ما يقول المدربان بيار فلفلي وداني ضو، اللذان شاركا على مدى السنوات الأربع الأخيرة في إعداد هذا البرنامج وإدارته. وفي رأي فلفلي وضو أن "المشاركة في دورة تدريبية واحدة لم تعد كافية لتحقيق الأهداف الموضوعة"، ويشددان على أهمية "المواكبة ما بعد التدريب".

وهنا حديث مع فلفلي وضو على هامش الدورة الأخيرة.

المشاركون في دورة إعداد المدربين

ما هي خصائص هذا البرنامج بشكل عام وما الذي يضيفه على حياة الموظفين المهنية؟

هدفت دورة إعداد المدربين هذه السنة إلى:

- التعريف بمبادئ التدريب ومفاهيمه وأهم المقاربات التدريبية الناشطة؛
- تمكين المشاركين من تحديد الأهداف التدريبية
- ووضع مخطط الجلسات التدريبية في الدورات؛
- التعريف بالأساليب والتقنيات التدريبية والتمرس في إدارة بعضها؛
- التعرف على خصائص مجموعات المتدربين والتمرس بتفعيل المجموعات والتواصل معها خلال التدريب؛
- تحديد خصائص المدرب الفعال وأهم المعارف والمواقف والمهارات الواجب امتلاكها؛
- تحديد مهارات التواصل لدى المدرب.

ترتكز دورة إعداد المدربين على التفاعل بين المشاركين ومع المدربين، وتعمل على إبراز طاقات المشاركين وبلورتها على صعيد التدريب وإدارة الجلسات التدريبية. وتعتمد الدورة على الأساليب الناشطة في التدريب كعمل المجموعات، ودراسة الحالات، ولعب الأدوار، والتمارين الفردية والجماعية. كذلك يدير كل مشارك في نهاية الدورة جلسة تدريبية تحضيرا لمواقف تدريبة مستقبلية.

تؤدي هذه الدورة دورا مهما في حياة الموظفين المهنية حيث تؤمن لكل مشارك المقاربات والأساليب والطرق الضرورية للتدريب عندما تدعو الحاجة، وكذلك مواكبة الموظفين الآخرين، جدداً كانوا أم لا. كذلك تساهم الدورة في مساعدة المشاركين على تحضير العروض المهنية المتعلقة بعملهم والتكلم أمام الحضور في المؤتمرات واجتماعات العمل.

ما جديد برنامج ٢٠١٣؟

إمتد البرنامج هذه السنة على مدى خمسة أيام بإضافة يوم تدريبي على دورات السنوات الماضية، وذلك للتعمق في اصول إدارة الجلسات التدريبية والتفاعل مع المشاركين. وتميز البرنامج بنوعية العروض التي قدمها المشاركون والتقييم الذي تم بعد كل عرض استنادا للتصوير بالفيديو خلال العروض. وبحث البرنامج هذه السنة أدوار المدربين في المراحل المختلفة من تصميم الجلسات التدريبية إلى تنفيذها وصولا إلى تقييمها.

لماذا هو مصنّف "مستوى عام" ؟ وماذا يلي هذا البرنامج؟

تعتبر هذه الدورة بمثابة المرحلة الأولى من المسار التدريبي الذي يتبعه المدرب لذلك تطلق عليها تسمية "المستوى العام" حيث يتعرف المشاركون على مبادئ تعلم الراشدين وعلى كيفية تخطيط جلسة تدريبية وتنفيذها وتقييمها دون الدخول في البرنامج التدريبي ككل. ويختبر المشارك في هذه الدورة مواقف تدريبية بتفاعله مع الآخرين تحضيرا لتولّي هذا الدور مستقبليا. تلي هذه الدورة، مرحلة أكثر تقدما وتسمى "المستوى المتقدم"، يتم التركيز فيها على إعداد منهاج تدريبي

متكامل وخصائص المناهج التدريبية، وصوغ الأهداف العامّة والأهداف التدريبية وإختيار الأساليب التدريبية الملائمة، وتحضير بطاقات تعريف المناهج والدورات والمواد التدريبية، وإعداد مخطط دورة تدريبية وتفصيل جلساتها، وإعداد البناء الهندسي للدورة، وتقييم المناهج التدريبية.

من خلال خبرتكم، كيف تقيمون المشاركين في هذا البرنامج بشكل عام؟ وما الذي يميزّ المشاركين من القطاع العام عن المشاركين من القطاع الخاص أو من المجتمع المدني؟

كالعادة تميز المشاركون هذه السنة ايضا بالإلتزام التام بأهداف الدورة وببرنامجها. وقد أضاف الكثير من المشاركين بخبراتهم وتجاربهم التدريبية أبعادا جديدة لم تكن في المخطط الأساسي للتدريب. لقد ساهم حضور العديد من الذين لديهم خبرات غنية في التدريب أو في تنسيق التدريب، في اعطاء الدورة طابعا خاصا وعمقا في الأفكار والطروحات.

إن التنوع الحاصل في دورات كهذه بحضور المشاركين من وزارات وإدارات رسمية عدة، يعطي الدورة البعد التشاركي والإستكشافي ويصبح المدرب همزة وصل بين كل الخبرات المعروضة.

مما لا شك فيه أن الخبرات التدريبية في القطاعات المختلفة (العام والخاص والمجتمع المدني) تتشابه في أوجه معينة وتختلف في أخرى. ويبحث المشاركون عموماً في كيفية تطبيق المبادئ المطروحة في بيئتهم الخاصة والتي تختلف من مكان إلى آخر. لذا، فإن المشاركين من القطاع العام يركزون دائما على الأساليب التي تتلاءم مع خصائص هذا القطاع.

من أعمال الدورة

كيف يمكن أن نحفّز المشاركين لتطبيق ما تمّ التدرّب عليه بعد انتهاء البرنامج؟

عموما، يكون المشاركون في هذه الدورات مقتنعين بجدواها وبدورهم المستقبلي بعدها. ومن جهة أخرى، لم تعد المشاركة في دورة تدريبية واحدة كافيةً لتحقيق الأهداف الموضوعة. لذا، أصبحت المواكبة ما بعد التدريب تشكل محطة مهمة في مسار التقدم والتطور الفردي والمؤسساتي. وتأخذ المواكبة أشكالا مختلفة، فهي تارة فردية لأعضاء معينين وطورا جماعية لمجموعات سبق واشتركت في الدورة الأولى. ويمكن للمعهد مثلاً استحداث مكتب للتوجيه والمواكبة، يقدم النصائح على مختلف الصُعد للمدربين الذين تابعوا دورات المدربين وهم بحاجة للمساعدة إن على صعيد البرامج أو المضامين أو الأساليب التدريبية.

ما هي اقتراحاتكم لمعهد باسل فليحان للدورات المقبلة؟

تشمل الخطة التدريبية السنوية للمعهد محاور متعددة، تقنية كانت أو إدارية. ومن الممكن أن يبادر المعهد إلى توسيع قاعدة المستفيدين من دوراته بتصميم وتنفيذ دورات تدريبية متعددة حول "أصول التكلم أمام الحضور"، يمكن أن يستفيد منها عدد كبير من الموظفين، إذ تساعدهم في كيفية تحضير مداخلاتهم وعروضهم وكيفية تطبيقها في الإجتماعات أو المؤتمرات وغيرها.

من جهة أخرى، عكف المعهد منذ مدة بعيدة على تنظيم الدورات حول الإدارة الحديثة والقيادة والموارد البشرية، ومن المهم الإستمرار في هذا النوع من الدورات لتدعيم المهارات الفنية البحتة بالمهارات الإدارية والقيادية.

خطة ٢٠١٣ التدريبية: تفاصيل الفصل الأخير

إنقضى الكثير من سنة ٢٠١٣، وبقي القليل، ولكن ما بقي من خطة التدريب لمعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي... ليس قليلاً.

ففي تشرين الأول، يقيم المعهد شهادة تخصصية في الشراء الحكومي، بالتعاون مع معهد التوريد والمشتريات في بريطانيا، والسفارة الإيطالية، وتتوجه هذه الشهادة إلى المعنيين بالشراء الحكومي في لبنان.

كذلك، وبالتعاون مع الشريكين المذكورين، ينظم المعهد برنامجاً تدريبياً حول استراتيجيات الشراء الحكومي، يشارك فيه المسؤولون عن وضع استراتيجيات الشراء في مؤسساتهم.

ولموضوع "التقليد والتزوير" حصة في الشهر نفسه، من خلال دورة عن الدلائل والتقنيات، تتوجه إلى هيئات تنفيذ القوانين.

وفي تشرين الثاني، يشارك موظفون في وزارة المال ومن القطاع العام في برنامج عن "النظام الضريبي في لبنان".

وللكوادر العليا والمتوسطة في الإدارات والمؤسسات العامة، دورة عن "إدارة النزاعات ومهارات الحوار والتفاوض".

أما شهر كانون الأول، فيشمل برنامجه دورة عن تقنيات التحقيق في الجرائم المالية، يشارك فيها ممثلون عن وزارة المال، وكذلك المراقبون والمحققون الماليون في هيئات انفاذ القوانين. كذلك تقام دورة عن "تحليل المؤشرات الاقتصادية" مخصصة للمعنيين من القطاع العام في لبنان.

وعلى مدى الأشهر الثلاثة، يواصل المعهد تنظيم دورات في الانكليزية والكومبيوتر والعروض التوضيحية، ويستمر برنامج "الشباب الجامعي في وزارة المال".

أما على المستوى الإقليمي، فثمة ثلاثة مواعيد، أولها البرنامج التدريبي الاقليمي المتخصص في المحاسبة العامة (من ٢٩ أيلول الى ٣ تشرين الأول)، بالتعاون مع وزارة المالية الأردنية والبنك الاسلامي للتنمية، ويتوجه إلى الكوادر العليا والوسطى في المؤسسات والادارات العامة في لبنان والمنطقة.

ويشارك المعهد ما بين ١٤ و١٦ كانون الأول في المؤتمر السنوي لشبكة معاهد التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي يستضيفه المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ويتمحور هذه السنة على موضوع "تدريب الرأسمال البشري في القطاع العام وتحدي بناء الدولة في مراحل الأزمات".

أعدادها الخمسون وثّقت أبرز محطات الوزارة منذ العام ١٩٩٧

"حديث المالية"... تاريخ "المالية" الحديث

إنه العدد الخمسون من "حديث المالية"، بين أيديكم اليوم.

خمسون إصداراً لم تكن فيها "حديث المالية" يوماً مجرّد حبر على ورق، بل سعت إلى أن تكون "لسان حال عائلة وزارة المال"، كما عرّفت بنفسها منذ البدايات، وأداة تواصل بين مختلف مديريات الوزارة وإداراتها دوائرها، بحيث تكون فعلاً... عائلة.

منذ الايام الأولى، كانت "العقيدة التحريرية" أن كل موظف في هذه الوزارة، في أي إدارة كان، يجب أن يكون مطلعاً على كل ما يحصل في الإدارات الأخرى. كان الهدف تطوير روح الإنتماء إلى هذه الوزارة، وإلى مشروع إصلاحي طموح، وإلى أهداف مشتركة، وأن يشعر كل عضو في فريق الوزارة بأنه معني بكل تفصيل فيها.

وفي هذه الوزارة الشاسعة والواسعة، "أم الوزارات" كما يقال، أرادت "حديث المالية" أن تجمع بين صفحتيها الأولى والأخيرة، الأوراق المتناثرة هنا وهناك، في هذه الإدارة أو تلك، في "طبعة" واحدة.

وفي أعدادها الخمسين، الصادرة على مدى ١٦ عاماً، حرصت "حديث المالية" على أن تعبّر عما يتحدث به أهل وزارة المالية، وعلى أن تجعل من الوزارة حديث البلد. ولذلك، كان لا بد، في هذا العدد الذي يحمل الرقم ٥٠، من استعادة سريعة لما وثّقته "حديث المالية" بين طيّاتها، ومن استذكار موجز لمضمون إصدارتها، من حلّتها الأولى إلى شكلها... الحديث.

في حزيران ١٩٩٧، صدر العدد الأول، وفي صفحته الأولى افتتاحية لوزير الدولة للشؤون المالية آنذاك فؤاد السنيورة. وفي الداخل موضوعات متفرقة، بينها مقال لرئيس المجلس الأعلى للجمارك عصام حب الله. وكان مضمون القسم الفرنسي من العدد مطابقاً تماماً لمضمون القسم العربي. حتى فقرة "حياة الوزارة" التي تتضمن الأخبار الإجتماعية لموظفي الوزارة، من زواج وولادات وسواها، كانت هي نفسها في القسمين، ولكن... من دون صور.

وبعد اللون الأخضر الطاغي على العدد الأول، صدر العدد الثاني بالأحمر. ومن أبرز ما فيه موضوع عن إطلاق إدارة الجمارك نظام "نجم"، الذي ساهم في السنوات اللاحقة في تطوير العمل الجمركي.

وبالأزرق، صدر العدد الثالث، وفيه مقال عن التنظيم الجديد لحسابات الدولة منذ العام ١٩٩٧، وهو الموضوع الذي لا يزال إلى اليوم محور نقاش. وتضمن العدد موضوعاً شرح "ما هي شبكة الإنترنت"، وكانت لا تزال تطوراً جديداً نسبياً، قبل أن تصبح اليوم جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية لكل إنسان. وفي العدد الثالث، تطورت زاوية "حياة الوزارة"، واصبحت أكثر حياةً بفضل... الصور.

أما العدد الرابع، فتضمن مقالاً تعريفيا بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، قبل أن تصبح معتمدة في الإتحاد الأوروبي وتصبح مكوّناً أساسياً في المشهد النقدي العالمي. وبين المواضيع الأخرى، تعريف بدوائر وزارة المالية، وأخبار التعيينات الجديدة، وبينها تعيين مدير عام جديد للجمارك ومدير للشؤون العقارية.

وللمرة الأولى، غابت افتتاحية الوزير السنيورة عن الصفحة الأولى، وحلت محلها افتتاحية مختصرة للوزير الجديد للمالية جورج قرم.

وتضمّن العدد السادس أول حديثين صحافيين في "حديث المالية"، وكانا مع مدير الشؤون العقارية بشارة قرقفي، والمدير العام للجمارك العميد أسعد غانم. وفي هذا العدد، أصبحت صفحة المعلوماتية والإنترنت ثابتة. كانت الشبكة العنكبوتية بدأت تتمدد وترسّخ دورها.

وللمرة الأولى، استحوذت افتتاحية الوزير قرم على صفحة كاملة، كما كانت قبلها افتتاحيات السنيورة.

وبدأت تطلّ عبر صفحات "حديث المالية" طلائع الضريبة على القيمة المضافة، أو الـTVA الشهيرة، في مقال يتضمن لمحة عامة عنها، مع الاستعداد لادخالها في النظام الضريبي اللبناني. والجديد في هذا العدد، زاوية بعنوان "بقلم الموظفين"، ومضمونها يقرأ من عنوانها.

وفي العدد الثامن، أخبار عن أنشطة تدريبية بينها دورات تتمحور على الـTVA، وتركزت المساهمات في زاوية "بقلم الموظفين" على الموضوع نفسه. وفي أخبار التعيينات، لمياء المبيّض تتسلم إدارة المعهد المالي والإقتصادي.

وتضمن العدد مقابلة مع مدير المالية العام آنذاك الدكتور حبيب أبو صقر. ومن خارج السياق العام، صفحة بعنوان "الموسيقى بين المؤلف والمستمع"، بقلم فؤاد إيليا عواد!

وفي العدد التاسع، استرسل الوزير قرم في افتتاحية لتمتد على صفحة ونصف صفحة. وكما في أعداد تلك المرحلة، كانت الضريبة على القيمة المضافة تستحوذ على الإهتمام التحريري الأكبر، وتضمن العدد مثلاً إجابات عن أسئلة عامة في شأنها. والعنصر الجديد الذي طرأ في هذا العدد هو أن إصدار "حديث المالية" اصبح يتم برعاية الشركة العامة اللبنانية الأوروبية المصرفية SGBL (سوسييتيه جنرال حالياً)، التي أدرج شعارها واسمها على الصفحة الأولى.

وفي العدد العاشر، عادت الإفتتاحية باسم فؤاد السنيورة، وتناول فيها موضوع الضريبة على القيمة المضافة. وأرفق مع العدد الحادي عشر، للمرة الأولى، ملحق، أو إصدار خاص، بمناسبة العيد الخامس للمعهد. وفي العدد مقال عن إدخال المعلوماتية إلى ثقافة العمل في وزارة المال، وهي التي أصبحت بعد سنوات الأداة الرئيسية للعمل.

أما العدد الثالث عشر، فشهد على بدء رسوخ المعلوماتية بالفعل في عمل الوزارة، فتناول مواقع الانترنت الخاصة

تغيّر الإخراج والورق أما المضمون فهو نفسه: لسان حال... وزارة المال

بالوزارة والمعهد، واطلاق نظام "نور" للخدمات الجمركية الالكترونية. وللمرة الأولى، ظهرت زاوية بعنوان "ركن الجمارك"، كانت مؤشراً لما سيأتي لاحقاً، إذ لم يعد أي عدد من أعداد "حديث المالية" يخلو من أخبار الجمارك، مما عكس تعاوناً وثيقاً في مجال التدريب بينها وبين المعهد. كذلك أصبحت "حديث المالية" تتضمن صفحة تسلية، فيها زوايا من مثل "اختبر معلوماتك" و"هل تعلم".

وفي العدد الرابع عشر، الذي حمل بعض التغيير في الشكل، أطلّ المدير العام الجديد للمالية آلان بيفاني في حديث معه. وتضمن العدد مقالاً يعرّف بفريق عمل مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

ومع العدد السابع عشر، الذي اصبحت فيه "حديث المالية" تصدر برعاية "البنك العربي"، وعلى الصفحة الأولى إسمه وشعاره، حصل تطوير إخراجي وطباعي جديد، فأصبح الورق لمّاعاً، ومن قَطع أصغر، فيما بقيت فقرة المكتبة المالية برعاية SGBL. أما افتتاحية الوزير السنيورة، فكان جديدها تذييله إياها بتوقيعه بخط اليد.

وصدر العدد التاسع عشر في شباط ٢٠٠٥، متضمناً اعتذار عن تأخره، إذ كان يفترض أن يصدر في كانون الأول ٢٠٠٤. وأعاد فريق "حديث المالية" التأخير إلى "أسباب خارجة عن إرادتنا"، منها "التغيير الحكومي في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٤ والأحداث التي شهدها لبنان". وتصدرت العدد العشرين الافتتاحية الاولى للوزير الياس سابا، وتضمّن مقالاً عن أدلّة المواطن التي شكلت تطوراً مفصلياً في عمل وزارة المالية وتواصلها مع المواطن.

وبعد أشهر من اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥، صدر العدد الحادي والعشرون في تموز من العام نفسه، وتضمن صفحة عن الشهيد باسل فليحان، الذي حمل المعهد المالي والإقتصادي إسمه مذّاك. أما الإفتتاحية، فكانت للمرة الأولى والوحيدة بقلم الوزير دميانوس قطار، إذ لم يطل الأمر حتى تألفت حكومة ما بعد الإنتخابات.

وفي العدد الثاني والعشرين، أفسحت الإفتتاحية مكانها لمقابلة مع الوزير جهاد ازعور. وفي العدد أيضاً، مقال عن الحلّة الجديدة لمالية جبل لبنان، بهدف تحسين خدمة المكلفين. ولأن عهد أزعور كان عهد الإنفتاح على القطاع الخاص والتعاون معه، إنعكس هذا التوجه في العدد الثالث والعشرين، الذي تناول موضوع اللجان المشتركة بين وزارة المالية والقطاع الخاص.

وفي السياق نفسه، تناول العدد الرابع والعشرون إطلاق برنامج "بادر" لدعم الشباب اللبناني، والذي بات يؤدي اليوم دوراً أساسياً في تشجيع ريادة الأعمال والمبادرة الفردية. وتضمن العدد أيضاً شرحاً عن "السويفت" والاجراءات الجديدة من وزارة المال لتطوير العلاقة مع شركائها.

وتميز العدد الخامس والعشرون بكون الإفتتاحية كتبت بقلم المغامر اللبناني مكسيم شعيا، مع كلمة من الوزير جهاد أزعور عن التشابه بين عزم شعيا ومثابرته وبين السياسة الإصلاحية لوزارة المالية. كذلك تناول العدد كيفية تعامل إدارات وزارة المالية مع حرب تموز ٢٠٠٦، والوسائل التي اتبعتها للاستمرار في العمل وتوفير الخدمات المواطنين. وتطرق العدد أيضاً إلى انطلاق شبكة معاهد ومراكز التدريب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا GIFT-MENA.

ومع العدد السادس والعشرين، صدر ملحق خاص بمناسبة العيد العاشر للمعهد. وتضمنت الإفتتاحية مقتطفات من كلمة أزعور في الإحتفال بالمناسبة.

وواكب العدد السابع والعشرون ما حققه المؤتمر العربي والدولي لدعم لبنان (باريس-٣) الذي عقد في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧.

أما العدد الثامن والعشرون، فأجرى جردة بإصلاحات وزارة المال في ٢٠٠٧، ووعد الوزير أزعور في الإفتتاحية بأن "الورشة مستمرة". أما في افتتاحية العدد التاسع والعشرين، الذي تناول فوز وزارة المال بجائزة الامم المتحدة للخدمة العامة لسنة ٢٠٠٧، فشدد الوزير أزعور على أن "الجائزة الأهم" هي "ثقة الناس ورضى المواطنين".

وفي العدد الثاني والثلاثين الذي تصدرته صورة التسليم والتسلم بين الوزيرين أزعور ومحمد شطح، انتقلت "حديث المالية" إلى شكلها الحالي، واستمرت تواكب كل جديد في الوزارة: قانون الإجراءات الضريبية، ةالتصنيف الجديد للموازنة، إنشاء وحدة لإدارة الدين العام ، الجهد الإصلاحي في ما يتعلق بالصفقات العامة والشراء الحكومي، الأنشطة التدريبية في الجمارك، وسوى ذلك

تغيّر الإخراج والورق إذاً أما المضمون، فكان وسيبقى هو نفسه: "حديث المالية" لسان حال...وزارة المال!

المجلس الوطني للبحوث العلمية حاز جائزة البنك الإسلامي للتميّز العلمي

على الرغم من إمكاناته المالية والبشرية المحدودة، حاز المجلس الوطني للبحوث العلمية جائزة البنك الإسلامي للتنمية للعلوم والتكنولوجيا من الفئة الأولى بعد أن تنافس مع ٢٧ مؤسسة علمية شاركت من دول المغرب ومصر والمملكة العربية السعودية وباكستان وإيران وماليزيا واندونيسيا.

الجائزة عبارة عن مكافأة مالية قدرها مئة ألف دولار ودرع تذكارية تسلّمها كلّ من رئيس المجلس الدكتور جورج طعمة والأمين العام الدكتور معين حمزة أثناء انعقاد الاجتماع السنوي الثامن والثلاثين لمجلس محافظي البنك في طاجيكستان، تكريماً لمساهمتهم العلميّة والتقنيّة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولنشرهم عدداً كبيراً من المقالات والكتب العلميّة. وأجريت هذه المباراة بهدف تشجيع التميّز والإبداع ودعم بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا لدى الدول الأعضاء في البنك.

نحو إنترنت للجميع

هل يتاح الإنترنت لهؤلاء أيضاً؟

نظراً لعدم توافر الإمكانية حتى الآن لدى ثلثي سكان العالم للاتصال بشبكة الانترنت ، يدرس الرئيس التنفيذي لشركة فيسبوك، مارك زوكربيرغ، مشروعاً يساهم في مساعدة خمسة مليارات شخص في العالم على الولوج الى شبكة الانترنت بتكلفة ممكنة.

وقد أنشأ زوكربيرغ مجموعة "إنترنت دوت أورغ" بهدف توسيع الوصول إلى الشبكة العنكبوتية في الدول النامية. ويقتضي المشروع توفير الاتصال بالانترنت للأشخاص غير المتصلين بالشبكة، وذلك من خلال استخدام الهواتف الذكية المنخفضة التكلفة من أجل تمكين جميع شرائح المجتمع من الاستفادة من الخدمات التي يجب أن تكون متاحة للجميع، إنطلاقاً من مبدأ الحق في المعرفة.

وفي حين لم يشر زوكربيرغ إلى أي تقديرات بشأن تكلفة تمكين سكان العالم من الاتصال بشبكة الإنترنت، أكد أن من الضروري خفض النفقات التي تتحملها شبكات التشغيل لتوفير خدمات البيانات حتى تتمكن من خفض أسعار الخدمات للمستخدمين.

وزارة المال: اصدار خاص لسندات خزينة بالليرة لاقى اقبالاً كثيفاً

أعلنت وزارة المال في ٢٤ ايلول ٢٠١٣ أنها نفذت اصدارا خاصا لسندات خزينة بالليرة اللبنانية، لأجلين: ١٠ سنوات و١٢ سنة.

واشارت الوزارة إلى أن "الاقبال كان كثيفا، اذ وصل اكتتاب المصارف الى نحو ٢٥٠٠ مليار ليرة لبنانية، وهو مبلغ تخطى بنسبة ٥٠ في المئة تقريبا المبلغ المتوقع من الاكتتابات، مما يؤكد مرة أخرى ثقة الاسواق المالية بالوضع المالي للدولة اللبنانية".

وتجدر الاشارة الى ان الاكتتاب بأجل الـ١٢ سنة تجاوز اضعافا عدة الاكتتاب بأجل ١٠ سنوات.

حياة الوزارة

بنون وبنات

- رزق المراقب الرئيسي في مالية جبل لبنان فادي عساف والمراقبة رين نجم مولودة انثى سمّياها ماريا.

- رزق المراقب الرئيسي روبير خليل عوض مولوداً ذكراً سمّاه إيليو.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج

شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، سابين حاتم، جوزيان شبلي، هيفاء الحسيني، مايا بصيبص، بسمة عبد الخالق.

تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: المطبعة العربية

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/ ٤٢٥١٤٧ – ٠١/ ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/ ٤٢٦٨٦٠

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 50 | Octobre 2013 | www.institutdesfinances.gov.lb

Équilibrer le budget

Plus que jamais auparavant, le budget au Liban devrait être équilibré.
Colonne vertébrale de la vie économique et outil essentiel au développement et à la provision des besoins quotidiens, le budget général doit effectivement équilibrer, en ces temps délicats, plusieurs circonstances, données et pressions.
La première source de pression - et [probablement la plus influente - provient de la situation régionale explosive, notamment en Syrie. En effet, la crise syrienne a désormais un impact fort et direct sur la situation sécuritaire, politique et socioéconomique au Liban, y compris la question des déplacés syriens et les fardeaux qui en découlent et que le Liban ne saurait supporter.
Parmi les autres éléments de pression figurent la nécessité de répondre aux besoins économiques pressants de la vie quotidienne, dont les augmentations de salaire font partie, et d'accorder une attention particulière aux questions sociales, éducatives et sanitaires. Par ailleurs, il convient de ne pas négliger les dépenses d'investissement nécessaires, mais plutôt de les promouvoir au maximum, notamment dans le domaine de l'électricité, du gaz, du pétrole et des travaux publics sur les routes.
Cependant, ceci ne devrait pas affecter l'engagement en faveur de la politique de contrôle et de rationalisation des dépenses et la nécessité de préserver la stabilité financière et monétaire et de donner une image favorable aux instances financières internationales publiques et privées.
C'est vraiment une question d'équilibre en ces circonstances difficiles qui menacent de déséquilibrer le Liban.

Mohammad Safadi
Ministre des Finances

Jean Cartier-Bresson: pour sortir de la corruption, Il faut souvent un choc économique ou politique

Jean Cartier-Bresson à l'Institut des finances Basil Fuleihan

Jean Cartier-Bresson, professeur de sciences économiques à l'Université de Versailles, a donné une conférence, à Beyrouth, dans le cadre des Rencontres des cadres dirigeants de la fonction publique, organisées par l'Institut des finances Basil Fuleihan, en collaboration avec l'Ecole Nationale française d'Administration et avec le soutien de l'Institut français et de Fransabank.

M. Cartier-Bresson, expert en matière de lutte contre la corruption, s'est penché sur les problèmes qui coexistent avec ce phénomène qui nécessite avant tout une volonté politique pour être contré.
Pour M. Cartier-Bresson, "il n'existe aucun moyen magique pour lutter contre la corruption". "La première raison de la difficulté de lutter contre la corruption, c'est qu'elle ne constitue dans un pays donné que l'un des symptômes de beaucoup d'autres défaillances de la relation entre l'Etat, le citoyen et les entreprises. Dans nombres de pays, la corruption fait partie d'une institution dans le sens où cette illégalité est normalisée et banalisée et fait partie du fonctionnement normal du système", dit-il.
"Elle n'est donc qu'un symptôme de beaucoup d'autres problèmes", note-t-il, se penchant sur divers problèmes "qui expliquent la nature de la corruption qui existe partout dans le monde mais qui dans chaque pays a sa propre spécificité", affirme-t-il.
"Le premier problème est directement politique, c'est la façon dont le gouvernement est sélectionné, contrôlé et changé par des élections qui sont plus ou moins libres, plus

Suite page 2

Editée par:

المعهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTÈRE DES FINANCES

Sommaire

Innovation in Public Procurement: The EU 2020 Horizon 3
The Institut des Finances Basil Fuleihan at the IIAS-IASIA Joint Congress 4
The GIFT-MENA 5th Annual Conference 6

Suite de la page 1

Réformer l'économie demande un Etat qui remplisse ses fonctions. Le plus difficile dans une réforme est de la faire accepter par tous ceux qui peuvent la bloquer

ou moins concurrentielles. La nature profonde de ces élections renvoie toujours à la nature des conflits qui existent au sein de la société; ces conflits peuvent être de groupe, de classe, de région, de communauté, de religion. Le premier problème est donc le jeu politique tel qu'il s'organise. Quand il renvoie à des structures clientélistes, relations entre des patrons politiques et des clients, ou à un système trop patrimonial, relations fortes entre quelques familles et la politique, on n'a pas une compétition parfaitement ouverte", note-t-il.

"Le deuxième problème, c'est la nature et la ressource de violence dans un pays. Qu'elle soit sociale ou armée, la violence renvoie à un processus complexe pour faire fonctionner un Etat. Il est clair que toutes les formes de violence mènent toujours à l'absence d'un Etat de droit et quand il y a de la violence, forcément les droits de l'Homme ne sont pas respectés", dit-il.

"Le troisième problème réside dans la capacité qu'a un gouvernement à faire passer ses choix politiques à travers l'administration et aussi dans la dimension du budget; est-ce que ce budget est assez suffisant pour offrir à toute la population des biens et des services publics de qualité. Cette troisième variable renvoie au clientélisme: Si je ne peux pas être dans une bonne école ou un bon hôpital et avoir un beau logement sans que la politique publique m'aide quand je suis un exclus, je rentrerai forcément dans un clan, dans un réseau de patronage, pour être protégé", indique-t-il.

"La question à poser est la suivante: Est-ce que le pays possède un budget et une volonté politique suffisants pour offrir à tous des biens publics. Il faut surtout prendre en compte que la dynamique du budget est liée à la dynamique de l'économie. Plus un pays enregistre d'importants taux de croissance, plus il a un budget élevé pour assurer des services. Ce budget devrait être stable durant de longues années pour que les services soient augmentés", note-t-il.

"La quatrième variable importante est la nature de la politique économique. Si cette politique n'est pas appropriée et ne permet pas d'avoir nombre d'investissements privés, la croissance sera molle et on remonte ainsi à toutes les autres variables: absence de croissance, absence de budget, absence de services sociaux et absence de vote démocratique", note-t-il.

"La cinquième variable est l'ensemble des règles de jeu qui organisent les relations entre l'Etat et le citoyen. C'est presque une question d'équilibre du pouvoir. Il ne faut pas que l'Etat puisse par exemple exproprier, voler ou prendre le fruit du travail des entrepreneurs et il ne faut pas non plus que la société puisse effectivement déstabiliser l'Etat ou l'attaquer", affirme-t-il.

Et M. Cartier-Bresson de souligner que: "La corruption n'est que la sixième variable. Ce n'est que l'un des phénomènes qui s'inscrit dans toute cette dimension".

"Au Liban, comme partout ailleurs, il faut une volonté politique pour lutter contre la corruption. Cette volonté politique existe à un moment donné de l'Histoire d'un pays. Les Etats sortent donc de ces règles de jeu informelles et rentrent dans un schéma. Ceci est souvent provoqué par un choc économique, un choc politique ou un choc de violence. Par exemple, face à la déliquescence d'une armée trop plongée dans un système de corruption, la sécurité nationale n'est plus assurée, un sursaut nationaliste est enregistré et des militaires décident de stopper le système car qu'ils ne peuvent plus remplir leur fonction. C'était le cas en France et en Grande-Bretagne au XIX^{ème} siècle. Un deuxième exemple pour montrer qu'un pays peut bouger de trajectoire est celui de la Chine qui est évidemment un point de référence pour tous les pays en développement. Nombre d'entre eux étaient beaucoup plus puissants politiquement militairement et diplomatiquement que la Chine il y a trente ans. Mais, la Chine ne serait pas là où elle est aujourd'hui si Deng Xiaoping, qui avait accédé au pouvoir peu après la mort de Mao Zedong, n'avait pas orienté le pays vers une économie de marché tout en préservant un parti unique", explique-t-il.

A la question de savoir sur quoi faut-il miser surtout pour lutter contre la corruption, M. Cartier-Bresson note que "la seule procédure qui permettrait de réfléchir à cette question c'est une volonté politique nationaliste de renforcer la puissance de l'Etat. Réformer l'économie demande un Etat qui remplisse ses fonctions. Le plus difficile dans une réforme est de la faire accepter par tous ceux qui peuvent la bloquer. Cela veut dire trouver une façon de compenser les perdants d'autant plus qu'ils sont très puissants. Il pourrait y avoir un blocage d'ordre matériel. La réforme coûte très cher. Il faudra avoir une administration qui fonctionne mieux, elle doit être donc plus moderne. Il faut que les moyens budgétaires soient suffisants. Dans certains cas, une assistance internationale avec des fonds d'aide publique au développement est nécessaire. De plus, cette réforme nécessite l'appui de la population. Si la société civile ne soutient pas très fermement les réformateurs, si elle est passive ou si elle bloque la réforme ça ne marchera pas. Les réformateurs ne sont pas majoritaires au début".

Combien de temps faut-il attendre pour que cette réforme soit mise en place et respectée? "Cela dépend des pays et donc des points de départ. Dans certains pays cela se fera en cinq ans, dans d'autres il en faudra trente", dit-il.

"L'idée que les pays fonctionnent de la même façon, ou qu'ils sont toujours à la même place, est fausse. Régulièrement des pays fonctionnent moins bien ou mieux. L'état stationnaire n'existe pas. La question à laquelle il faut répondre est celle de savoir si le pays progresse ou régresse", souligne M. Cartier-Bresson en conclusion.

Dans nombres de pays, la corruption fait partie d'une institution dans le sens où cette illégalité est normalisée et banalisée et fait partie du fonctionnement normal du système

Innovation in Public Procurement: The EU 2020 Horizon

If we are serious about the EU achieving growth and jobs, public procurement needs to play its part" - Malcolm Harbour, Vice-Chair of the European Parliament's science and technology options assessment panel (Stoa)

Public procurement plays a crucial role in the overall economic success of the European Union. With a volume of public authority spending on supplies, works and services of more than 19% of Gross Domestic Product (GDP) across Europe, which is equivalent to 2.3 billion Euros[1], the European parliament has initiated the update of the public procurement directives towards considering criteria of sustainability into the tendering process.

However, and despite the opportunities under the EU actual procurement directives, little public procurement in Europe is aimed at innovation due to multiple factors, such as incentives that favor low-risk solutions, the lack of knowledge and capabilities regarding successful procurement of new technologies and services; and the disconnection between public procurement and policy objectives.

Within this context, the Europe 2020 10-year strategy aims at providing sustainable and inclusive growth with 3% of GDP invested in Research and Development (R&D).

Among the strategy's targets is to reducing greenhouse gas emissions by at least 20% compared to 1990 levels, increasing the share of renewable energy and hitting a 20% increase in energy efficiency.

As such, the 2020 goals need to be reinforced by appropriate EU legislation such as the planned public procurement reforms.

In addition, practices are to be shifted from the traditional view of public procurement just looking at the lowest price towards the "most economically advantageous tender" (Meat); it is no more about just the purchase price but rather the consideration of the whole life cost including the consumption of energy, the consumed spare parts costs as well as the disposal cost. With EU switching towards an innovative economy to achieving growth and create jobs, the crucial role of public procurement in fostering a greater demand for innovative goods and services has to be highlighted in the new rules and procedures, by introducing "innovative partnerships". This approach provides flexibility and allows pre-negotiation with suppliers and the development of tender specifications around innovative solutions.

Europe is facing an innovation emergency with a lack in closing the gap with the innovation leaders, the USA and Japan, compared to emerging economies, namely China, that are catching up. Amounting for over US$ 50 billion every year, R&D procurement in the USA is scoring 20 times the amount spent in the EU.

A multi-stakeholders approach, supported by the political endorsement of "Innovation Union" commitment n°17 would hence be encouraging the shift towards modern procurement, helping procurers to develop their competences, interact with the supply, develop strategies and needs assessment and manage the risks in order to firmly linking procurement and innovation in a non-discriminatory and open manner.

It is also about the change of culture towards the strategic aspect and use of public procurement, the provision of financial support, legal guidance and flexible instruments in order to empower public buyers in purchasing innovation and in the meantime supporting innovative SMEs to participate in public bids. The reform could also be endorsed by the use of electronic procurement by EU member states contracting authorities to simplify the process, clarify the procedures, unify the specifications and improve transparency.

Source
HARBOUR Malcolm, 2020 vision, Parliament Magazine, p.7, May 2013.
PRETO Antonio, Opening Speech at the High Level Experts Workshop on "Public Procurement of Innovation: Towards a European Scheme" , Brussels, 31 March 2013, available at: http://ec.europa.eu/enterprise/policies/innovation/policy/lead-market-initiative/files/conference2011/preto_en.pdf

[1]According to EU data from 2009

Sustainable Public Procurement on the agenda of the 4th Roundtable Meeting on Sustainable Consumption and Production (SCP) in the Arab Region

Acting since 2009 as National Focal Point for the implementation of the "Capacity Building for Sustainable Public Procurement" through the Marrakech Task Force Approach on Sustainable Public Procurement (SPP), the Institut des Finances Basil Fuleihan was invited to present the National Action Plan on SPP for Lebanon, on the occasion of the 4th Roundtable Meeting on Sustainable Consumption and Production (SCP) in the Arab Region held in Cairo, Egypt in June 2013.

The participation of the Institute was an opportunity to share and discuss, with representatives of UNEP, European Union, League of Arab States, UN-ESCWA and national focal points from Egypt, Tunisia, Libya, Yemen, Oman, Saudi Arabia, Jordan, Bahrain, Palestine, Kuwait, Qatar, UAE, Morocco and Sudan, in addition to other regional non-governmental agencies, the outputs of the project implemented in light of the public procurement reform process, on-going modernization efforts in Lebanon and procurement professionalization initiatives led by the Institute, with the involvement and support of concerned stakeholders at the national level.

Organized by the UNEP in preparation for the regional action plan in the context of implementing the Rio+20 outcomes, the meeting was a platform for the exchange of views on the needs and priorities of the Arab countries to promote the shift to Sustainable Consumption and Production (SCP) and the transition to Green Economy.

The IoF is a founding member of the Sustainable Public Procurement Initiative (SPPI) led by UNEP since 2012. It will build on the efforts made to actively take part in the elaboration of a comprehensive and targeted roadmap for the SCP 10 Year Framework Program Implementation for the Arab Region.

The Institut des Finances Basil Fuleihan at the IIAS-IASIA Joint Congress

During the IIAS-IASIA joint congress in Manama, Bahrain

For the first time, the Institut des Finances Basil Fuleihan, training and communication arm of the Lebanese Ministry of Finance, participated in the joint congress of the International Institute of Administrative Sciences (IIAS) and the International Association of Schools and Institutes of Administration (IASIA). This international congress, which gathered hundreds of academics, practitioners and experts of public policy, administration and management from throughout the world, was held in Manama, Bahrain, from the 1st until the 6th of June 2013. The congress acted as a platform for the presentation of research papers and studies, country experiences and case studies, through both plenary sessions and specialized focus groups. The Institute contributed to the congress and presented a contribution to the "Future Risks and Strategies" panel, as well as a research paper entitled "Leadership in the Public Sector: Lebanon's experiment with installing competitive recruitment for senior government positions" presented during the "Leadership for the Future" panel.

The presentations in their final form are available at our website: http://www.institutdesfinances.gov.lb/English/Future_of_Public_Administration
The paper is also available in its final form at the website of the Institute, at: http://www.institutdesfinances.gov.lb/english/Our_Publications

About IASIA-IIAS

The International Association of Schools and Institutes of Administration (IASIA) is an association of organisations and individuals whose activities and interests **focus on public administration and management.** Its main emphasis is on the development and use of human resources.
IASIA is a not-for-profit association **supported by** membership fees, income from services, the voluntary services of its members and contributions from funding organisations.
From a concept first articulated in Vienna in 1962, the Association, which is a constituent organ of the International Institute of Administrative Sciences (IIAS), was **formally incorporated in Rome during the IIAS Congress of 1971.**

The International Institute of Administrative Sciences (IIAS) is a NGO with scientific purpose established in 1930 whose seat is in Brussels.

The Institute is a worldwide platform providing a space for exchanges that promote knowledge and practices to improve the organization and operation of Public Administration and to ensure that public agencies will be in a position to better respond to the current and future expectations and needs of society.
It provides thus a forum where practical experiences and theoretical analyses of experts (academics and practitioners) in public administration worldwide and from all cultures are presented and discussed.

Lebanese Banks: In danger?

With the exception of Bank Audi, the net loan portfolios of some major Lebanese banks registered a contraction! An increase of 21.78% in net loans in Audi Bank VERSUS a decrease of 0.48%, 0.67%, 1.37% and 4.39%, respectively in Byblos, BLOM, Bank of Beirut and BEMO.

Lebanese Banks	Increase/Decrease in Net Loans (in %)
Bank AUDI	+21.78
BYBLOS Bank	-0.48
BLOM Bank	-0.67
Bank Of Beirut	-1.37
BEMO	-4.39

In light of the political and security situation, the country is weighing heavily on the Lebanese economy which contracted between 0.5 and 1% in the first semester of 2013, thus leading to the **decrease of consumer and business confidence:** Businesses are postponing their expansion plans, households are cutting out their spending as the number of layoffs is in danger of increase, etc.

The current regional challenges and political instability could also have a negative impact **on the profitability of the banking sector** in the short term: Loans given to the private sector increased by 3.2% in mid-2013, whereas the loan growth reached 9.5% in average during the last five years. Yet, this impact seems to be less significant on the long-term.

Despite the socio-economic pressure, Lebanese banks have been able to maintain the integrity of the banking sector.

Facing the decrease of the consumer and business confidence, **the Central Bank's $1.46 billion stimulus package** in January 2013 has played a major role in controlling the decline in demand for real estate: it offered $1.46 billion in credit facilities to commercial banks at a 1% interest rate to provide subsidized loans targeting the real estate and productive sectors.

According to international financial institutions such as the International Monetary Fund and the World Bank, the economy is expected to grow between 1 and 2% in 2013.

Internship experience at IOF

My internship at the Institut Des Finances Basil Fuleihan has been a remarkable experience and a perfect opportunity to learn and join an interactive team.

Abed El Majid Nasser

As an intern, I have acquired new knowledge and skills in Excel and capacity building for the Public Sector. It was also a rewarding opportunity to take part in IOF staff meetings.

My experience at IOF would serve as a key factor in grooming my personality and help determine my career plans.

I would like to thank Mrs. Lamia Moubayed and Mr. Ghassan Zeenny for their guidance and support throughout my internship period, as well as the entire staff at the Training and IT Departments for sharing their expertise and knowledge.

Needless to say, this was the most valuable chance in my life as a student. Deep thanks to "LOYAC" for providing me with this amazing opportunity.

Abed El Majid Nasser

(http://www.loyac.org/default.aspx)

Bibliothèque des Finances

Le principe de sincérité budgétaire/ Laurent Pancrazi
Paris: L'Harmattan, 2012

Construction empirique "le principe de sincérité budgétaire" issu de la Déclaration de 1789, est invoqué dès le début du parlementarisme à l'appui des pouvoirs des chambres. La "LOLF" consacre la sincérité en tant que principe relatif aux lois de finances, mais ne règle pas définitivement la question de sa valeur. C'est l'analyse de la jurisprudence constitutionnelle qui révèle le rehaussement du principe au rang constitutionnel et l'élargissement de son champ d'application. Reconnu comme norme de référence, le principe de sincérité des lois de finances irrigue l'ensemble du processus budgétaire et financier. Appliqué à l'équilibre des lois de finances et à l'information, il modernise le cycle budgétaire et financier, adaptant les lois de finances aux exigences posées par la LOLF, avec sa logique de performance. Il autorise une plus grande liberté de gestion et le pilotage global des finances publiques tout en renforçant le cadre de contrôle, d'évaluation et d'audit des politiques publiques. Sur le plan de l'effectivité, le principe de sincérité est en train de bouleverser le droit des finances de l'État et peut-être, au-delà, celui des finances publiques élargies aux lois de financement de la sécurité sociale et aux finances locales. La crise financière érige la sincérité en condition préalable de la bonne gouvernance et de la coordination des politiques budgétaires des Etats européens. Le présent ouvrage étudie la sincérité, élevée au rang de principe cardinal des finances publiques et révèle ses ambiguïtés. Il s'adresse aux chercheurs mais aussi aux acteurs de la sphère publique qui mettent en oeuvre la LOLF et, par conséquent, la sincérité. Il permettra à tout un chacun de se familiariser avec les problématiques soulevées par un principe polymorphe en constante mutation qui tend à irradier l'ensemble du processus budgétaire et de comprendre les enjeux nouveaux de la soutenabilité et de la performance publiques et leurs relations avec les processus de contrôle et d'évaluation qui se renforcent aux niveaux national et international.

The GIFT-MENA 5th Annual Conference

Kuwait City

The Network of Civil Service Training Schools and Institutes in the MENA region – GIFT-MENA – is organizing its fifth annual conference under the theme: **Human Capital Formation in the Public Sector and the Challenge of building the State in times of crisis.** The conference will take place between **January 14 and 16 2014, in Kuwait**, and will be hosted by the Arab Planning Institute.

Bringing together a wide range of stakeholders, from Secretaries General, Directors Generals and senior staff in Government in charge of civil service modernization, human resources management and training, to senior officials at development funds and multilateral cooperation agencies as well as directors of private sector training institutions and international and regional experts and specialists in capacity development, the conference intends **to provide a basis for continued in-depth discussion on issues of institutional development and best practices of human capital formation in the current context of transition and change in the region.**

The conference will focus on three main themes:

- Building Capacities in Times of Crises
- Regulating the Training Market
- Development Cooperation and the key role of the Arab funds and development banks.

Le Français pour les agents de l'administration publique

A partir d'Octobre 2013, les cours de langue Française à l'Institut des Finances Basil Fuleihan seront certifiés, spécialisés et ouverts aux agents intéressés de la fonction publique au Liban.

Ce nouveau programme de certification linguistique vise à contribuer au renforcement de la place du français dans l'administration publique libanaise et à la promotion du français comme langue professionnelle.

Ainsi, l'Institut des Finances en collaboration avec l'Institut Français offriront:

- Des modules de formation courts centrés sur l'usage professionnel du Français des Finances.
- Une certification des agents et fonctionnaires par l'obtention d'un diplôme officiel internationalement reconnu: le DELF ou le DALF.
- Une formation de formateurs linguistique.

Pratiquement, les formations en langue Française seront adressés à tous les fonctionnaires et agents du Ministère des Finances, en plus des responsables financiers dans les administrations et institutions publiques.

Ses actions de formation seront soutenues par le Service de Coopération et d'actions Culturelles (SCAC) et se tiendront à l'Institut des Finances, à l'Institut français de Beyrouth ou dans les régions.

Ce programme vient dans le cadre du projet FSP "Consolidation et développement de la Francophonie au Liban" et de la convention signée entre l'Institut et l'Ambassade de France au Liban, en Juin 2013.

Soyez nombreux à profiter de ces formations professionnelles!